مسألة الأمن الهُوياتي في الجزائر:
علاقة الهُوية بالمواطنة وأبعادها الأمنية

The issue of identity security in Algeria:
The relationship of identity to citizenship and its security dimensions

طالب الدكتوراه/ عبد الوهاب غربي[2،1]، الدكتورة/ وهيبة دالع[1]
[1]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)
[2]المؤلف المراسل: gherbi.abdelouahab@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/13 **تاريخ القبول للنشر:** 2021/03/25 **تاريخ النشر:** 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ زينب لوت (جامعة مستغانم) اللغة الإنجليزية: أ./ أنوار الناصر (العراق)

ملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتفسير علاقة الهُوية بالمواطنة في الجزائر ومدى أهميتها في تحقيق الأمن المجتمعي الذي يساهم في تعزيز وحدة وتماسك الجبهة الداخلية للدولة، وبالتالي أمنها القومي باعتبارها رهانًا أمنيًا لدى الدولة الجزائرية خاصة في الفترة الأخيرة التي شهدت تغيرات مست عدة أبعاد ومستويات أهمها الجانب الاجتماعي.

كما تعالج هذه الدراسة بعض القضايا الهامة المتصلة بالهُوية التي تشمل الفرد في مجتمعه، والمتمثلة أساسًا في اللغة، الدين، العولمة، والثقافة، لتوضيح أبعادها الأمنية في بناء الأمن القومي الجزائري في بعده الهُوياتي.

الكلمات المفتاحية: الهُوية، الأمن المجتمعي، المواطنة، الأمن الوطني، الأمن الهوياتي.

Abstract:

This study aims to understand and explain the relationship of identity among citizenship in Algeria, and its importance in achieving social security which constitutes a key sector for strengthening the unity and cohesion of the State's internal front; thus its national security as a crucial aspect in the Algerian State. This is due to the changes occurring in the recent period concerning several dimensions and levels, the most important of which is the identity aspect.

Also, this paper attempts to explore some important matters pertaining to identity, which includes the individual's national and societal environment, mainly: language, religion, culture and globalization to clarify its security dimensions into building the Algerian national security in its identity dimension.

***Key words**: Identity; social security; citizenship; national security; identity security.*

مقدّمة:

بدأ المتغير الهُوياتي يأخذ مكانه في مجال الدراسات الدَولية في الفترة الأخيرة بشكل لافت وأصبح الاهتمام بهذا المجال من قبل المفكرين والمحللين وصناع القرار واسعًا جدًا مقارنة بالماضي، لذلك يُعد هذا الموضوع أحد الاهتمامات المركزية المُدرجة ضمن حقل الدراسات الأمنية، وتعد الجزائر من بين الدول التي واجهت عدة صعوبات في بناء هُويتها الوطنية في ظل وجود مجموعة من المعطيات الأساسية تزامنت مع طبيعة التاريخ السياسي من جهة و التحولات المفروضة من جهة أخرى.

فقد ظلت السياسة الأمنية الجزائرية محكومة بالعديد من المبادئ التي تضمنتها مواثيق الدولة الجزائرية، وعلى رأس تلك المبادئ أن الجزائر دولة فتية تسعى إلى إكتمال بنائها، وكان لتأثير عوامل داخلية (دين، لغة) وأخرى خارجية (عولمة، فرض قيم ثقافية غربية) خلال العقود الأخيرة نصيب في واقع المواطنة بالجزائر وسياستها الأمنية في بعدها الهُوياتي، حيث أثرت هذه المتغيرات بشكل عميق على سير عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر.

أمام هذه العوامل التي تهدد قيم المواطنة في الجزائر يَبرز دور الهُوية الوطنية في بناء الأمن الوطني الجزائري ببعده الهُوياتي، هذا ما يستدعي طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر المواطنة على الأمن الهُوياتي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، نقترح كفرضيات لهذه الدراسة ما يلي:

الفرضية الأولى: يُعتبر العامل الخارجي أكبر تهديد للأمن الهُوياتي في الجزائر.

الفرضية الثانية: تكريس مبدأ المواطنة بما يعزز ولاء الفرد لدولته يؤدي إلى تحقيق الأمن الوطني الجزائري في بعده الهُوياتي.

وقصد اختبار صحة الفرضيات التي تم تصورها للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج النسقي للإحاطة بمختلف الجوانب المتداخلة في قضية الهُوية الوطنية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية في ظل مجموعة من المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء هُوية الدولة الجزائرية، وذلك انطلاقًا من وصف بعض التطورات التي شهدتها مسألة الهُوية في الجزائر وفقًا لعدة عوامل متصلة أساسًا بفكرة المواطنة، وإعادة تنسيق أفكار ومفاهيم الدراسة بما يخدم السياق العام للموضوع.

كما تم توظيف النظرية البنائية التي تركز على دور القيم والأفكار والثقافة المجتمعية في فهم الصراع الهُوياتي، بالإضافة إلى نظرية الأمن المجتمعي التي قمنا بتوظيفها في فهم أبعاد الأمن الهُوياتي في الجزائر.

ومن خلال هذا الطرح، يهدف المقال إلى تفكيك طبيعة ومحددات العلاقة التفاعلية العامة بين الهُوية والمواطنة بمجالاتها الأساسية التي تشمل الفرد أساسًا خاصة في الفترة الأخيرة، لذلك نسعى من

خلال هذا الموضوع إلى إبراز قيمة العلاقة ما بين المواطنة والهُوية في الجزائر ودورهما في تحقيق الأمن (العلاقة بين المواطنة والهوية في تحقيق الأمن الوطني الجزائري بأبعاده المتعددة)، منها ما هي داخلية تتمثل أساسًا في الدين واللغة وأخرى خارجية تتمثل في ظاهرة العولمة وعامل الثقافة.

ولأجل هذا ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، حيث قمنا في **المحور الأول** بتحديد أهم المفاهيم المرتبطة بالمواطنة والأمن الهُوياتي، وتطرقنا في **المحور الثاني** إلى البعد الأمني للدين واللغة كمقومات أساسية للهُوية الجزائرية مع إبراز تأثير التعدد الثقافي على الأمن الهُوياتي في الجزائر، أما في **المحور الثالث**، فقد حاولنا البحث عن تأثير العولمة والثقافات الوافدة على الأمن الهُوياتي الجزائري.

المحور الأول:
الإطار المفاهيمي

يحتاج فهم موضوع المواطنة والهُوية إلى تحديد المفاهيم التي يمكن من خلالها معرفة العلاقة بين المواطنة والأمن الهُوياتي في ظل خصوصية المجتمع الجزائري، وفي إطار عملية الانتقال الديمقراطي التي تبناها النظام الجزائري نتيجة التحولات الدَولية والإقليمية.

أولا: الأمن الوطني

الأمن الوطني مفهوم شامل يشمل غياب كل التهديدات والتحديات التي تؤثر على مسار التنمية الوطنية والاستقرار السياسي والوحدة الترابية وتماسك الجبهة الداخلية والمجتمع ككُل، يهدف إلى انشاء حالة سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية لدولة ما والحفاظ عليها، حيث تسمح هذه الحالة بتوفير ظروف التطور والازدهار على مستوى الفرد والمجتمع والدولة.

لذلك صنف رُواد مدرسة كوبنهاغن، وعلى رأسهم باري بوزان ، "الأمن المجتمعي" كأحد أهم القطاعات الأمنية للدولة في إطار الأمن المُوسع، والذي يركز على بقاء واستمرارية المجتمع في إطار يضمن التطور الطبيعي للمجتمع في لغته وثقافته وديانته وعاداته وتقاليده، ويُعد تهديدًا كل ما يُعرض الهُوية الجماعية والثقافية للمجموعة إلى خطر، حيث يعرفه "بالاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقوميات والعادات" ويقول أيضاً: "إن الجماعات مُؤسسة على الهُوية"، وبالتالي يعني "الأمن المجتمعي" الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهُوية (قوجيلي ، 2017، الصفحات 26-27).

ثانيا: المواطنة

تُعتبر المواطنة من أكثر المفاهيم المتداولة في الفترة الأخيرة على المستوى السياسي والأمني، فهي ولاء الفرد لمجتمعه الوطني ولدولة الحماية والرعاية، حيث تعيش مجموعة من الأفراد على الرغم من اختلافهم وتنوعهم في إقليم واحد مع آداء واجباتهم ومسؤولياتهم الاجتماعية بكل احترام لقوانين البلد، وعليه فإن الشعب ليس مجرد أفراد بقدر ما هو جماعة وطنية من مواطنين متساوين في حقوقهم

وواجباتهم أمام القانون الساري المفعول، فالمواطنة إذن هي التي تحقق المساواة دون تمييز أو إقصاء ومن الضروري أن تتوفر هذه القيم لضمان مبدأ المواطنة وتطبيقه (السيد حسين، ربيع 2008، الصفحات 4-5).

فالمواطنة هي الإطار الضامن لحقوق المواطن، لكنها ليست انقلابًا من المحكوم على الحاكم وإنما انتظام للعلاقة بين هذين الطرفين في تعاقد اجتماعي وطني يساهم في تحقيق الأمن للوطن والمواطن، أي بمعنى هي التفاعل الإيجابي ما بين المواطن والمجتمع والدولة أثناء ممارسة منظومة القيم لتحقيق المصلحة العليا للوطن.

بناءًا على ما تقدم، يُمكن تعريف المواطنة بأنها علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها، حيث يكِن لها ولاء وُجداني وولاء عملي مقابل ضمان الدولة لحمايته من المساس بكرامته الإنسانية وصيانة حقوقه الأساسية، وبالتالي من هنا يجب التفريق بين المفاهيم المتصلة بالمواطنة:

"**المُواطنية**" و هي العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى تشييد المواطنة (Citezenship Process).

"**المَوْطِنة**" التي تدل على عملية الإدراك الذهني لماهية المواطنة أي مجموعة الأفكار والتصورات المتعلقة بالمواطنة وسبل تحقيقها (الربضي، صيف2008، الصفحات 109-126).

"**الوَطَنِية**" وهي حمولة وجدانية وعاطفية، إذ يكتسب الفرد صفة المُواطنة مجرد انتسابه لدولة معينة غير أنه لا يكتسب صفة الوَطَنِية إلا بالعمل الصالح والإيجابي لمصلحة هذه الدولة، فهي إذن تمثل أعلى درجات المُواطنة.

ثالثا: الهُوية والأمن الهوياتي

1- الهُوية: تعني الهُوية حقيقة الشيء التي تميزه عن غيره فهو يشترك في المعنى مع الشخصية ويتناقض مع الغيرية، فعندما نتحدث عن الهُوية نتحدث عن الدين، اللغة، والخصوصيات الثقافية كمقومات للهُوية، خاصة ونحن في زمن التطور التكنولوجي والإعلامي الهائل الذي أفرزته ظاهرة العولمة.

تُفهم الهُويّة على أنها متجذرة تاريخياً وثقافياً مع الصورة الذاتية لمجموعة من الناس التي قد رسمت خطها الاتصالي بمجموعات أخرى من الشعوب، ويرتبط هذا المعنى من الهُوية بالمفاهيم الأنثروبولوجية الأخرى، مثل (النظرة، القيمة، الروح، الثقافة)، التي تقترح نوعاً معيناً من التجانس بين أفراد المجتمع، إذ تشير هُويّة الأفراد إلى هُويّة المجموعة التي ينتمون إليها (إلى هُوية المجموعة التي ينتمي إليها كل فرد)، وعليه يكون المجتمع الذي ينتمون إليه مجتمعاً متجانسًا(وعليه يكون التجانس الاجتماعي متكاملاً في خصوصيته)، فالفرد يوجد دائماً في وضع اجتماعيّ وثقافي معين يخضع دائماً لتجربة ثقافية تمنحه معنى لوجوده، وأنّ الفرد بقدر ما هو كائن ذاتي يتمتع بقدرات شخصية، فإنه في الوقت نفسه كائن موضوعي؛ لأنه عضو في جماعة معينة تساعده على تشكيل هُويته في الوقت نفسه (دواق، 2016، الصفحات 7-8).

تجعل الهُويّة المشتركة مع الآخرين في الجماعة الاجتماعية نفسها حياة الجميع تسير بشكل أفضل في هذه الجماعة، لهذا يُنظر إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة إنسانية كأحد مصادر الثروة، فمن الممكن أن تكون الهُويّة مصدر لتماسك المجتمع وتطوره، ومنه نفرق بين الهُوية الفردية وهُوية الجماعة الوطنية من

حيث النوع لا من حيث الدرجة، إلا أنه تبقى دومًا الهُوية الفردية عنصر مكون للهُوية الوطنية المعبرة عن الجماعة التي ينتمي إليها الفرد.

2- الأمن الهُوياتي: من خلال هذه المفاهيم، يتضح أن الهُوية تدخل ضمن الحقل الدلالي لمفهوم المواطنة، حيث لا توجد مُواطنة بدون هُوية تثبت وجود المجتمعات وتُترجم حقوقهم ووَاجباتهم، لذلك يقصد بالأمن الهُوياتي تحصين هوية المجتمع من كل تهديد قد يُخل بها، باعتبارها قيمة أمنية محورية في تسيير المجتمع ضد أي عمل تخريبي يمس وحدة وتماسك المجتمع، لتُطرح فكرة الهُوية الأمنية المتضمنة لمجموعة من الأنشطة التي تشكل الوعي والحس الأمني (أوشن، 2016، الصفحات 183-197)، إذ يعتبر الأمن الهُوياتي أحد مركبات الأمن الثقافي أي أنه في المحصلة يرمي إلى الحفاظ على الطابع الثقافي للمجتمع والدولة.

لذلك يُعد الأمن الهُوياتي عنصر أساسي لتحقيق التنمية الشاملة ومظهر من مظاهر القدرة على التحرر من مختلف المؤثرات الخارجية والعوامل الداخلية ليصل إلى أعلى درجاته كقيمة رمزية يمكن أن تشكل منطلق لسياسة السيطرة والاحتواء في إطار ما يعرف "بالقوة الناعمة"، فأزمة الهُوية تعتبر من بين معوقات بناء المشروع المجتمعي في الجزائر وتقدمها، وذلك من خلال ما تفرضه من تناقضات وانشقاقات على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي الذي ينعكس بدوره على الجوانب الاقتصادية والأمنية.

المحور الثاني:
التعدد الثقافي في الجزائر وتأثيره على الأمن الهُوياتي

يُبين (صاموئيل هانتنغتون) من خلال كتابه "صراع الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي" بأن التعرض إلى أنماط جديدة من العلاقات يحتاج إلى مصادر جديدة من التعاليم والمبادئ التي تجعل للحياة معنى، وتتمثل تلك المصادر الجديدة في الهُوية (كالدين،والثقافة، واللغة) التي تفي بهذه الحاجيات، حيث يُشكل كل من اللغة والدين جوهر الهُوية الوطنية الجزائرية باعتبارهما عناصر أزمة هُوية في المشروع السياسي الجزائري، وبالتالي انكشاف أمني على مستوى المجتمع والدولة.

أولا: الخصائص العامة للمجتمع الجزائري

تقع الجزائر في منطقة شمال إفريقيا، وهي احدى دول المغرب العربي المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من عراقتها التاريخية، إلاّ أنها تعد دولة فتية في عقدها السادس بعد استقلالها من الاستعمار الفرنسي الذي دام 132 سنة (1830-1962)، تبلغ مساحتها 2.381.741كلم (مباركية، 2013، صفحة 158) ، وتعد بذلك أكبر دولة في إفريقيا، مما يزيد من أهميتها الجيوستراتيجية خاصة إذا ما نظرنا إلى حجم الثروات التي تختزنها.

وهي من الدول ذات الحجم السكاني المتوسط مقارنة بمساحتها، حيث بلغ عدد سكان الجزائر 43 مليون نسمة سنة 2020 (دالع، 2018، صفحة 31)، ويتميز هؤلاء السكان ببعض التنوع العرقي، فهم خليط من عرب وأمازيغ وتوارق وإن كان العرب يشكلون النسبة الغالبة (أنظر الشكل رقم 01).

وتعتبر الكثافة السكانية في الجزائر حسب التوزيع السكاني متدنية في المناطق الحدودية التي تعتبر مصدر تهديد حقيقي للأمن الجزائري، خاصة على مستوى سكان المناطق الحدودية الجنوبية القريبة من منطقة الساحل الإفريقي بسبب طبيعة التركيبة السكانية لهم، والتي تتميز بالتداخلات القبلية مع سكان دول الجوار، وبالتشابك معهم في العلاقات الأسرية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية، وتتقاطع قبائل التوارق المتواجدة في المناطق الصحراوية الجزائرية كالهقار، جانت، تمنراست، أدرار مع تلك المتواجدة في أقاليم كل من مالي والنيجر وليبيا، وهو ما ظل يشكل هاجسًا أمنيًا للجزائر، خاصة بعد ظهور مساعي لدى بعض الحركات المسلحة في إقامة دولة ترقية (دولة الطوارق) قرب الحدود الجزائرية الجنوبية في إقليم "أزواد"، الأمر الذي قد يؤدي إلى تمرد الأقليات الترقية المتواجدة فيها، وهذا ما يفسر اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بحل نزاع التوارق في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يتمتع توارق دول الساحل الإفريقي المنتشرين على الحدود الجزائرية بحرية شبه مطلقة للتحرك بين الجزائر ومالي والنيجر عبر التاريخ، وهو ما يصعب من مراقبة تحركاتهم، لصعوبة فرز التوارق من أصل جزائري عن توارق الدول الأخرى (مباركية، 2013، صفحة 201).

الشكل رقم01: خريطة تبين التوزيع القبلي في الجزائر

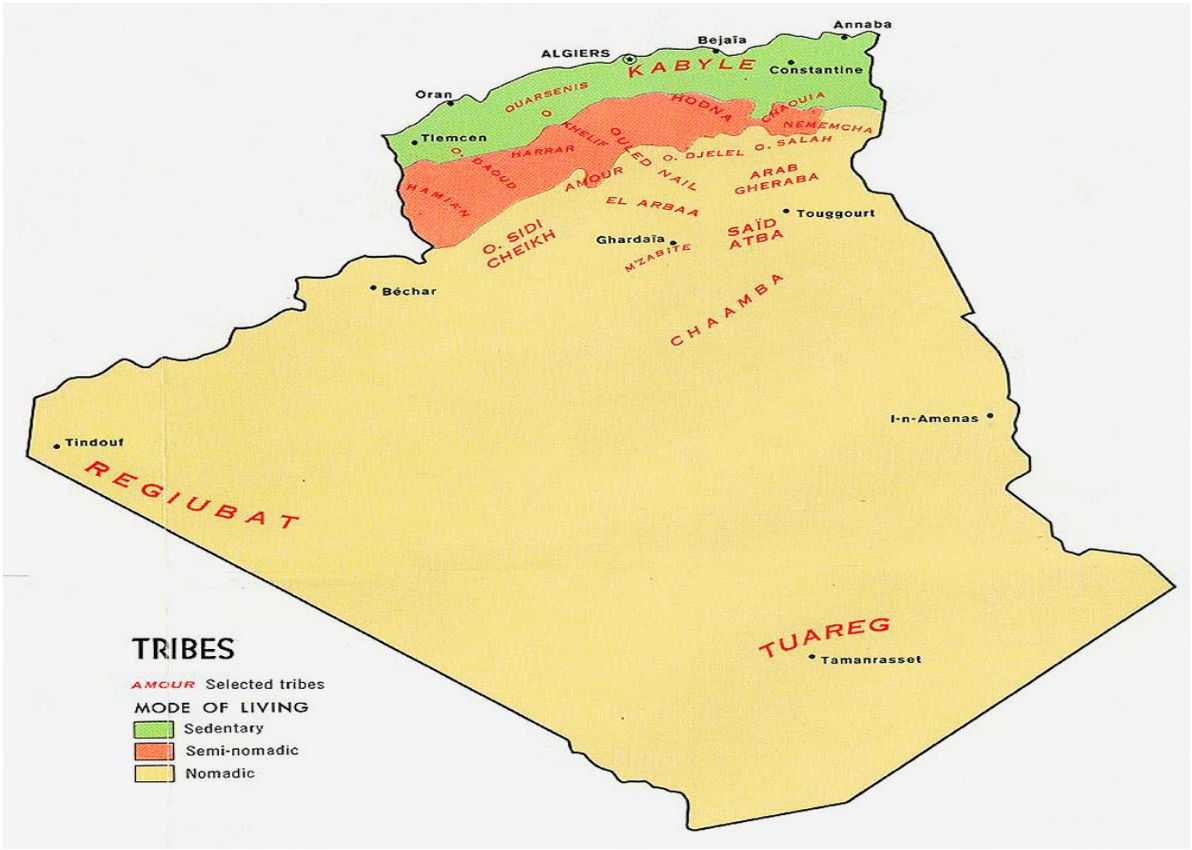

Source: cosmovisions.com/Algerie-Carte-Population.htm

تُبين هذه الخريطة التعدد القبلي في الجزائر، وهو ما يعكس مدى التنوع الثقافي الذي يتميز به المجتمع الجزائري، إلا أنه بات يشكل تحديًا أمام الدولة الجزائرية خاصة في ظل وجود أطراف خارجية تعمل على توظيف ورقة التعدد العرقي والثقافي في الجزائر لضرب استقرارها، مما يفرض على صانع القرار الجزائري احتواء كل العرقيات والثقافات من خلال تعزيز قيم المواطنة بضمان الحقوق والحريات.

كما تسبب التاريخ الاستعماري، والتاريخ النضالي للشعب الجزائري في تقسيم الجزائر إلى عدة فئات، فئة من الدرجة الأولى ممثلة في المجاهدين وأبنائهم وأبناء الشهداء وأحفادهم الذين يتمتعون بالشرعية الثورية وبمختلف الامتيازات كتقلد المناصب العليا في الدولة، وفئة من الدرجة الثانية هم أجيال ما بعد الإستقلال، وهو ما أدى إلى عدم التكافؤ في الفرص بين هذه الأجيال (مباركية، 2013، صفحة 179).

وقد فشلت أنظمة الحكم المتعاقبة في تكريس المواطنة ومبادئها المختلفة، بفعل مجموعة من الممارسات المرتبطة بفساد السلطة السياسية، والذي نتج عنها تفشي المحسوبية والجهوية، واختلال معادلة الحقوق والواجبات، وغياب ثقة المواطن الجزائري في مؤسسات الدولة التي يفترض أن تحمي حقوقه وتكرسها، ما جعله يُقَصر هو الآخر في آداء واجبه انتقامًا منها، وسحبًا للشرعية من رموزها وشخصياتها، ويصل أحيانا إلى مغادرتها، ولو بصفة غير قانونية من خلال الهجرة غير الشرعية (سبع وبونيف، 2019، الصفحات 209-229).

ولذلك تعد علاقة المواطنة بالأمن الهُوياتي، مسألة جد شائكة تحتاج إلى مراجعات سياسية وقانونية، خاصة في ظل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري، نتيجة التطور التكنولوجي الذي جعل من العالم قرية صغيرة تتداخل فيه مختلف الثقافات، وهو ما يجعلنا نتساءل عن أهمية الدين واللغة كمقومات أساسية للمجتمع الجزائري.

ثانيًا: تأثير المقوم الديني على الهُوية الجزائرية

يتعذر تجاوز العامل الديني في الجزائر على الرغم من خطابات العَلمنة التي ترافقت مع إعادة بناء الدولة الحديثة في الجزائر، حيث ظل الدين ملازم للدولة حتى أثناء الاستعمار الفرنسي الذي عمل على طمس الهُوية الوطنية، وجعله يتحدث لغة أجنبية بعيدة عن أصالته، ومن ثم دمجه في الأمة الفرنسية لغةً وثقافةً وحضارةً، ووجدت الهُوية الجزائرية الدين العامل المحفز على تعبئة إيديولوجية المقاومة للمطالبة بالاستقلال.

واستطاع الدين الاسلامي السمح حتى في فترة الاستعمار الفرنسي أن يحافظ على النسيج المجتمعي الجزائري، لذلك فهو أحد أهم المقومات التي جعلت المجتمع الجزائري يحافظ على هُويته الوطنية ويتصدى لكل محاولات طمس الهُوية وسياسة فرق تسد، فمشاكل الهُوية في الجزائر أسبابها تاريخية ميزتها التنوع الثقافي من الثقافة الأمازيغية الأصيلة، والثقافة العربية الوافدة مع الفتح الاسلامي إلى جانب الثقافة الفرنسية الدخيلة، هذا التنوع أنتج أزمة هُوياتية في الجزائر، لمّا تبنته مختلف التيارات المتصارعة على السلطة لإقصاء بعضها البعض (زياني و حجيج،جويلية2011، الصفحات 1-27).

وقد اعتبرت دساتير الدولة الجزائرية الدين الاسلامي من الثوابت الوطنية التي لا تقبل التبديل باعتباره الدين الوحيد للأمة، لكن اختلاف الرؤى بين السياسة والدين أدخلت البلاد والشعب الجزائري في عشرية سوداء (1991-2001) امتدت آثارها لعدة سنوات من بعد، حيث تميز الخطاب السياسي الجزائري حول الإسلام بالشعبوية، مما أدى إلى بروز ظاهرة الاختلاف الإيديولوجي عند التعاطي مع القضية الدينية بين العلمانيين والإسلاميين، الأمر الذي نتج عنه انتشار بعض الأفكار المناهضة للقيم الروحية الإسلامية أهمها المطالبة بإلغاء قانون الأسرة المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية.

كما برزت عدة مفارقات بين الدين والسياسة أثناء التعاطي مع الهُوية الإسلامية في الجزائر التي كان من نتائجها بروز عدم الثقة بين السياسة والدين، خاصة في الظروف التي وظفت فيها بعض الحركات والأحزاب في الجزائر الدين للوصول إلى السلطة في مقابل رفض النخبة الحاكمة للإسلاميين واعتبارهم كتهديد للوحدة الوطنية، فتزامنْ هذا الرفض مع بعض الضغوط الخارجية دفع بالسلطة السياسية إلى مواجهة هذه الحركات من خلال إلغاء تدريس شعبة العلوم الشرعية في الطور الثانوي (مباركية، 2013، صفحة 221).

ورغم أن الجزائر ظلت لفترة طويلة بعيدة عن النزاعات الطائفية الدينية (منذ الفتح الإسلامي-القرن السابع ميلادي)، باعتبار أن الجزائر ليست دولة طائفية، فغالبية السكان يدينون بالإسلام، ويتبعون المذهب السني المالكي، إلا أنها أمام تحدي بروز طوائف وأقليات مذهبية ودينية؛ كالطائفة الشيعية، ومعتنقي النصرانية ، وهذا نتيجة حركتي" التشييع"و " التنصير" اللتين برزتا بقوة في العقود الثلاثة الأخيرة في الجزائر ، حيث ساهمت الأزمة الأمنية والمجتمعية التي مرت بها الجزائر خلال تسعينات القرن العشرين في ظهور هذه الطوائف (مباركية، 2013، صفحة221).

وتجلى ذلك في بعض المشكلات الطائفية التي عرفتها الجزائر مثلما حدث في مدينة "بريان" بولاية غرداية بالجنوب الجزائري، والتي شهدت أعمال عنف بين أتباع المالكية من جهة، وأتباع " الإباضية من جهة أخرى، بالإضافة إلى المواجهات المتكررة في مدينة تيزي وزو بمنطقة القبائل بين مواطنين مسلمين محليين، ومرتدين حديثا إلى المسيحية (قوجلي، 2012، الصفحات 27-28)، ويرجع ذلك إلى وجود أطراف أجنبية عديدة تسعى إلى إثارة الطائفية وتغذيتها ، من خلال الدعم المالي، كتمويل مشاريع التنصير، ونشر الفكر والعقيدة الشيعية في الجزائر.

وبالرغم من أن هذه الأحداث كانت عرضية ولم تتحول إلى أزمات عميقة تهدد النسيج المجتمعي، إلا أنها قد تؤثر سلبًا على تعزيز قيم المواطنة في الجزائر بما يهدد الأمن الهُوياتي، خاصة في ظل الانقسامات والنزاعات الطائفية التي تشهدها العديد من الدول المجاورة للجزائر، والتي تهدد الأمن الهُوياتي الجزائري، من خلال عاملي الاستقطاب والتمدد.

ثالثًا: تأثير المقوم اللغوي على الهُوية الجزائرية

عندما نتحدث عن الهُوية لابد من التطرق إلى مسألة اللغة، والتي هي أكبر تجلي للهُوية إذ هي تخلق كما يسميه (إيميل دوركايم) "الوعي الجمعي"، فأفراد المجتمع الواحد الذين يتحدثون بلغة مشتركة

تتوحد أطرهم الفكرية والإيديولوجية، وبالتالي تصبح اللغة عامل من عوامل وحدة وتماسك المجتمع الذي من شأنه أن يعزز الأمن المجتمعي، والذي يمثل أحد أبعاد الأمن عند (باري بوزان)، حيث يعرفه بـ : "الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهُوية الدينية والقوميات والعادات"، ويقول أيضاً: "إن الجماعات مُؤسَسَة على الهُوية"، وبالتالي يعني "الأمن المجتمعي" الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهُوية (بن مصطفى، 2013، الصفحات 255-272).

تحمل اللغة وظيفتي التواصل والتمثيل، فهي ليست وسيلة للتخاطب فقط، وإنما تتضمن أيضا طرق تفكير وأنماط سلوكية، حيث أكدت دراسات علم النفس أن الطفل يتعلم الفكر عن طريق اللغة؛ لأن اللغة هي وسيلة التفكير والوعاء الحاوي للثقافة، ومن هنا يستوجب ضرورة معرفة اللغة لتحصين الهُوية، لأن "غلبة اللغة بغلبة أهلها ومنزلتها بين اللغات صورة لمنزلة دولتها بين الامم" كما قال ابن خلدون (حدوم، 2015)، وانطلاقا من هذا ننظر إلى منزلة الغة الإنجليزية في العالم والتي يقابلها ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.

كما يرى بعض علماء اللسانيات أن اللغة والهُوية شيء واحد، حيث يقول (جون جوزيف): "اللغة أنتجت الهُوية وولدتها، ذلك أن ظاهرة الهُوية يمكن أن تُفهم باعتبارها ظاهرة لغوية" ، فالكيانات الاجتماعية تتأسس على أساس لغوي ومن هنا تبرز خطورة المكون اللغوي في تحقيق أو زعزعة الاستقرار السياسي للمجتمعات.

فمثلاً في الجزائر، وحسب المجلس الأعلى للفرانكوفونية، هناك 11 مليون جزائري قارئ ومتحدث باللغة الفرنسية، أي ما يعادل **28%** من السكان، حيث تعتبر الدولة الرابعة في الدول الفرانكفونية، والأولى مغاربيًا، كما أن المسؤولين الجزائريين في السلطة يتحدثون الفرنسية بطلاقة واتقان، مما ساهم في تمديد عمر اللغة الفرنسية داخل النسيج الإداري والمؤسساتي للدولة، وهو ما يعكس تواجد المراكز الثقافية الفرنسية بالجزائر، والتي تُعتبر بمثابة روافد لإنقاذ لغتها في الجزائر التي هي في تراجع مستمر رغم مشاركة حوالي 10آلاف مواطن جزائري سنويًا في دورات اللغة الفرنسية التي يقدمها المعهد الفرنسي بالجزائر(مباركية، 2013، صفحة 158) ، بالإضافة إلى 11 مليون ناطق للغة الفرنسية بطلاقة هناك فئة من الجزائريين يمزجونها مع اللغة العامية والمحلية .

وهذا يعد تهديدا على اللغة وبالتالي تزعزع قوام هويتنا، والأخطر من هذا هو أن هذه الفئة تعتبرها لغة الترقي والتمايز الاجتماعي؛ مما أدى إلى تشكيل أنماط سلوكية، وطرق تفكير لم تخرج من صلب المجتمع الجزائري العربي-المسلم، والتي تشكك في هُويتنا وتهدد وحدة وتماسك المجتمع الجزائري، فبالرغم من أن أغلبية سكان الجزائر يتحدثون العربية، إلا أن التعددية اللغوية في الجزائر حقيقة ثابتة، فثمة عدد لابأس به من المجتمع الجزائري يتكلم اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة، في حين تتكلم فئة أخرى اللغة الفرنسية، فاللغات الثلاثة متداولة في الشارع الجزائري، إلى درجة تجعل اللسان الدارج خليط من لغات ولهجات مختلفة كما جعلت التركيبة اللغوية والدينية والثقافية للمجتمع الجزائري بناءًا اجتماعيًا

خاصًا، يتسم بما يسمى "تعايش الذوات المتناقضة"، وهي الذات الإسلامية، والذات المعربة، والذات الأمازيغية، والذات المفرنسة (قيرة و آخرون، 2002، صفحة 159).

ورغم ذلك تُعد اللغة العربية في الجزائر إحدى المقومات الأساسية للهُوية الوطنية، حيث أصبحت موضوع الساعة ومحل اصلاحات متتالية في المدرسة (كمناهج الجيل الأول والثاني)، إذ أنها تتخبط بين عاملي المخلفات التاريخية والتحولات الاجتماعية لتصبح ميدانًا للتنافس الإيديولوجي بين النخبة الفرانكفونية لتنصيب اللغة الفرنسية باعتبارها لغة تطور وتقدم، والنخبة المُعَربة التي ترى في اللغة العربية رمزًا للعروبة والإسلام كمؤشر دال عن الوطنية والهُوية الجزائرية.

أما فيما يخص "الفرنكفونية" فهي لا تنحصر في إشاعة الثقافة فقط؛ بل تمتد إلى ترويج العادات والتقاليد والتراث التاريخي بهدف فرض لغة المستعمر التقليدي تحت حجة إيهام المجتمع بتخلفه وتأخره عن الحضارة القائمة في أوربا، ومما لا شك فيه أن موقف الأحزاب الإسلامية من التيارات والشرائح الفرانكفونية المتغلغلة في المجتمع تشكل مكسبًا وطنيًا منسجمًا مع مواقف الأغلبية الشعبية، لكونها تعد من الركائز الاستعمارية التي تشكل أهم عائق أمام استعادة الشعب الجزائري لهُويته وانتمائه العربي الإسلامي المنسجم مع خصوصياته الثقافية والتاريخية (الطائي و وهاب، 2015، الصفحات 253-254).

ولذلك، لا يمكننا اهمال ثقل الموروث الأمازيغي وعلاقته بظهور القضية الأمازيغية التي أفرزت مزيد من الضغوطات السياسية في المرحلة الأخيرة خاصة أثناء "الحراك الشعبي" منذ 22 فيفيري 2019، حيث يمكن اعتبار ترسيم اللغة الأمازيغية وتدريسها مع تخصيص يوم 12يناير من كل سنة عيد وطني، مكسب يصب في تعزيز الأمن القومي الجزائري في بعده الهُوياتي، باعتبار أن الأمازيغ يشكلون **40%** من سكان الجزائر(شيري، 2018)، بالإضافة إلى هذا هناك توافد كبير للمهاجرين الأفارقة نحو الجزائر في المرحلة الأخيرة في ظل غياب مشروع مجتمعي جزائري، ووجود فشل في تحديث المجتمع يمكن أن يؤثر بشكل كبير على عدم استقرار الأمن الاجتماعي في الجزائر.

وتنحصر المسألة اللغوية في الجزائر في ذلك المزيج بين اللغة الفرنسية والفرنكفونية، وبين التعريب واللغة الجزائرية العامية، وستبقى مشكلة اللغة مطروحة ما دام هذا الخلط مستمر في ظل وجود عجز على بناء أمة جزائرية ، تستند بشكل متوازن على موروثها التاريخي العربي الأمازيغي.

المحور الثالث:

تأثير العولمة والثقافات الوافدة على الأمن الهوياتي في الجزائر

يُعتبر ارتباط قيم المواطنة بظاهرة العولمة قضية محورية تهدد الأمن الهُوياتي للدولة الوطنية الحديثة في الجزائر، حيث أضحت الهُوية تخضع لتجاذبات عنيفة من قبل مكونات العولمة التي تستهدف نشر هُوية وثقافة عالمية موحدة، والجزائر كدولة من المجتمع الدولي، تؤثر وتتأثر بالنسق الدولي بحيث لا يمكن استثناؤها من تداعيات ظاهرة العولمة على خصوصيتها الثقافية.

أولاً: انعكاسات العولمة على المواطنة والهُوية في الجزائر

يتم تعريف العولمة من خلال عدة أبعاد، يمكن تلخيصها في ثلاثة خصائص أساسية تتمثل في تزايد الاعتماد المتبادل، زيادة سرعة انتقال المعلومة وتسارع الأحداث، بالإضافة إلى تزايد مظاهر عبر القومية، إذ تُشير العولمة إلى تغيرات بنيوية سريعة تنطلق من الجانب الاقتصادي لتشمل المجالات الأخرى كالجانب السياسي والاجتماعي والثقافي، حيث تهدف إلى توحيد نمط الأنظمة السياسية وتجمع بين ما هو محلي وعالمي وبين الفردي والإنساني، وتشير المواطنة إلى الحماية الاجتماعية وتنمية روح الولاء؛ فكيف تؤثر ظاهرة العولمة على المواطنة والهُوية الجزائرية؟

تؤثر ظاهرة العولمة على قيم المواطنة، وعلى الهُوية الجزائرية من خلال الإخلال بالنظام الذي يحكم توازن المجتمع واستقراره -والمتمثل في جانبي الأخلاق والقيم- كونهما يمثلان المرجعية التي تنظم المكونات والعلاقات داخل المجتمع الجزائري، وعليه فإن محاولات التأثير في الجوانب القيمية والثقافية للمجتمع الجزائري قد تمثل تهديدًا مباشرًا لبقائه؛ لأنه من بين التداعيات الخطيرة لتنامي هذه الظاهرة هو زوال الخصوصية الأخلاقية للمجتمع.

كما تُشكل ظاهرة العولمة فرصًا وتهديدًا للمواطنة في الجزائر، فبفضل ثورة الاتصالات أدى إلى توسيع مجال الوعي الدولي بالحقوق، مما سهل إنشاء شبكات واسعة للمجتمع المدني على المستوى الكوني للمطالبة بالحقوق كالمطالبة بحقوق الإنسان وكرامته، ومن خلال التطور التكنولوجي استطاعت العولمة أن تفرض قيم جديدة لم تخرج من صلب التطور الاجتماعي في الجزائر، مما أضعف التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية وأسهم في الارتباط بوكالات التنشئة العالمية على حساب الانتماء والولاء الوطني، والدليل على ذلك ما نلاحظه يوميًا من تغير في مظاهر وسلوكات الشباب الجزائري البعيدة كل البعد عن تقاليد الأمة الجزائرية.

وتحاول المواطنة في ظل العولمة وفق -المنطق الليبرالي- إحلال هُوية جديدة محل الهُويات المختلفة التي تنشأ على أساس الدين أو العرق أو اللغة، ترتكز عل الالتزام بالقيم الديمقراطية التي تذوب في طياتها الاختلافات الاجتماعية وتصبح "الهُوية الإنسانية" هي الرابط الوحيد الذي يجمع جميع المواطنين في نظام سياسي عالمي، ومن هنا برزت فكرة "المواطنة العالمية" القائمة على الولاء العالمي والاهتمام بالمشكلات العالمية و"المواطن العالمي" الداعي لفكرة العالم الواسع والذي يكون على دراية بكيفية تسيير الشؤون العالمية مع المساهمة في مختلف التجمعات العالمية والعمل على جعل العالم أكثر استمرارًا.

ولم تستهدف ظاهرة العولمة واقعيًا المواطنة في حد ذاتها بل أساسًا عبر استهداف المؤسسات والقيم التي بُنيت عليها المواطنة لمدة طويلة أهمها الهُوية الوطنية، وعلى الرغم من إسهام العولمة في تكريس المواطنة العالمية التي تدفع بالمزيد من الحرية والتوجه نحو الانفتاح، إلّا أن عوامل التضاد بين العولمة والمواطنة أقرب إلى التكريس من عوامل الالتقاء، وهناك أربع معطيات جوهرية تجعل من علاقة العولمة بالمواطنة علاقة مُمانعة أكثر منها علاقة تكامل(الربضي، صيف 2008):

الأول: يتمثل في التوجه المستمر والمتسارع للعولمة في تدمير المقومات الكبرى التي ارتكزت عليها الدولة في تشكلها، فالمواطنون هم أعضاء منظَمون في مجتمعات قومية يعطونها ولاءهم ويتوقعون منها حمايتهم وهي بالتالي هُويتهم.

الثاني: يكمن في الاتجاه المتزايد للعولمة في تقويض المرافق الكبرى التي يُعتبر وجودها واستمرارها من وجود واستمرار مبادئ المواطنة نفسها.

الثالث: يتعلق ببعض القيم الديمقراطية التي تريد فرضها العولمة على الآخر من أجل توسيع "عولمة المواطنة" تؤدي إلى ضرب الثقافات الأخرى التي تقابلها.

الرابع: يرتبط بخاصية الاختلاف في المرجعية والممارسة التي تدفع بها المواطنة، والعولمة توحد في النظرة والتمثل لكل شيء، في حين أن المواطنة هي تعدد واختلاف في النظرة والتمثل.

وعلى هذا الأساس، تعني "مواطنة العولمة" تلقيح العولمة بقيم المواطنة أي تصبح العولمة قائمة على أساس التعدد والاختلاف، بينما "عولمة المُواطنة" فهي عولمة لذات النظرة، ولذات التمثل والمواطنة التي توازي منظومتها باقي منظومات الاقتصاد والسياسة والثقافة أي مواطنة التلقي لا مواطنة المشاركة، وبالتالي فالعولمة لا تقبل بالمواطنة الجزائرية الحالية بل تريد مواطنة تنصهر في منظومة قيمها ويصبح من المستحيل التمييز بين المواطنة المحلية والمواطنة العالمية.

ثانيًا: الثقافات الوافدة إلى الجزائر وتأثيرها على الأمن الهُوياتي

الثقافة هي المضمون الفكري الذي يحدد خصائص المجتمع التي تميزه عن غيره وقد عرفت ثقافتنا الجزائرية في الوقت الراهن العديد من التغيرات التي طرأت عليها نتيجة العولة الثقافية التي تهدف إلى إعادة صياغة تفكير المواطن الجزائري وفق أنماط سلوكية جديدة، لذلك لم يكن الفرد الجزائري ثابتًا في سلوكه مازجًا بين ماضيه وحاضره متطلعًا لمستقبله.

يصب الحديث عن الجدل القائم بين الخصوصيات الثقافية و"الثقافة المُعولمة" في الخلاف القائم بين المدافعين عن الرؤية الأمريكية من جهة، والمدافعين عن الخصوصيات الثقافية ضمن الحضارة الغربية ذاتها من جهة أخرى، حيث أن القوى الغربية الكبرى التي تقود مسارات العولمة اتخذت أساليب هيمنة تقوم على الاعتقاد القوي بالتفوق الحضاري والقيمي الغربي على باقي الحضارات والثقافات، وذلك استنادًا إلى تفوقها المادي و التقني-المعرفي، مما جعل قيمها جديرة بالانصياع لها وفق منطق التفوق والريادة وهذا ما تؤكده عدة دراسات أهمها دراسة "فرانسيس فوكوياما" و" صاموئيل هانتنغتون" و"زبغنيو بريجنسكي" (مخلوف، مارس2010، الصفحات107-114).

تلعب الثقافة دورا مهما في تحديد الهُوية الجزائرية وتميزها عن باقي الجماعات الأخرى على أساس الدين أو اللغة، حيث فقدت الدولة من خلال ظاهرة العولمة قدرتها الرقابية على ثقافة المجتمع وحتى فكريًا وأخلاقيًا؛ مما أنتج عدة مشكلات اغتراب تهدد كينونة المجتمع الجزائري وتجانسه، حيث تبدو المسألة الثقافية في الجزائر متعددة الأبعاد، وتعاني عدة مشكلات نظرًا للتعدد الثقافي الموجود (عربي، قبائلي، شاوي، مزابي، تارقي)، وأهمها الصراع بين المعربين والمفرنسين باعتبار أن اللغة فكر ونمط

سلوكي،حيث يسود اعتقاد بأن النخب الفرنكفونية في الجزائر هي التي تحظى بالمناصب والامتيازات، لذلك يحرص الجزائريين على تعليم أبنائهم اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، خاصة في ظل تنامي عقدة تفوق الآخر (الثقافة الفرنسية) التي أثرت بشكل كبير على الهُوية الجزائرية.

كما تحدد الثقافة من نحن ومن هم، فهي الأساس الذي تقوم عليه الإيديولوجيات القومية بما فيها تلك التي قادت إلى حروب كبرى (أكبرها الحرب الباردة)، ويتضح هذا التمييز على المستوى العالمي في تقسيم العالم إلى شرق وغرب وإلى شمال وجنوب، وهذه التقسيمات ليست جغرافية بل ثقافية تعتمد على الجانب الاقتصادي والتكنولوجي، لذلك يعد الدفاع عن الخصوصيات الثقافية والدعوة لاحترامها عنصرًا أساسيًا في عملية رفض الهيمنة بأشكالها المختلفة، فالهيمنة الثقافية لا تقل خطورة على الهيمنة العسكرية والاقتصادية.

لهذا يرى البنائيون (أصحاب النظرية البنائية-Constructivism Theory) أن الهُويات تلعب دورًا حاسما في تعريف الدول لمصالحها الوطنية وفي صناعة السياسة الخارجية (أي بناء المصالح على أساس الهُويات)، كما يساهم تعريف الجماعة لهُويتها في تحديد مصادر التهديد الذي قد تتعرض له وحلفائها المحتملين في مُواجهة هذا التهديد، فسياسة الهُوية هي التي غالبًا ما تقدم لنا تفسيرًا أفضل لنظرة دولة إلى دولة أخرى باعتبارها مصدرًا حقيقيًا أو محتملاً لتهديد أمنها (سالم، خريف 2008، الصفحات 119-136).

الخاتمة:

نتيجة لتوسع مفهوم الأمن ليشمل في أحد أبعاده ما يعرف بـ "الأمن الإنساني" الذي يكون فيه الإنسان مركز التحليل الأمني ومرجعيته، وبما أن المواطنة تتضمن أساسًا الفرد وتشمل عدة قطاعات أهمها الجانب الهُوياتي، فإنها إذن تشكل الحل الأمثل لبناء الدولة الوطنية الحديثة ذات التعدد الهُوياتي، وإحدى المنطلقات الأساسية والمرجعية لتحقيق الأمن الوطني الجزائري في بعده الهُوياتي.

وتعتبر كل من الهُوية والمواطنة متغيران رئيسيان في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، حيث تعد الهُوية أحد أركان بناء الدولة الوطنية من حيث ثلاثية أبعاد الكيان الاجتماعي-السياسي-الثقافي والتي تعكس مدى ولاء الأفراد للدولة الوطنية بما يجسد قيم المواطنة التي تهدف إلى تحقيق الأمن الهوياتي.

ويُشكل موضوع الهُوية والمواطنة تحديًا حقيقيًا لبناء الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر، إذ يعتبر تجاوز الاختلاف الهُوياتي داخل المجتمع الجزائري عائق أمام بناة الوحدة الوطنية، فالانتقال من الدولة القومية القائمة على أساس فكرة وحدة القومية إلى الدولة الوطنية القائمة على أساس فكرة اختلاف الفئات الاجتماعية والهُوياتية (أهمها العرب والأمازيغ) تبدو صعبة، خاصة في ظل غياب ديمقراطية حقيقية، مما يخلق خلل في التماسك الاجتماعي في إطار ما يعرف بالأمن المجتمعي.

كما أن الأنواع الجديدة للمُواطنة أصبحت تشكل إشكالية أمنية في الجزائر، تبرز فيها مشكلات التنوع الثقافي واللغوي بسبب اعتبارات جديدة معقدة، والتي تتطلب إعادة النظر في أعرافها وتقاليدها

التقليدية الراسخة، كما تحتاج إلى حلول دقيقة حتى يمكن تحقيق التوازن والأمن عن طريق احترام تفكير وثقافات ولغات جماعات معينة لها كيان خاص داخل المجتمع وتُعتبر جزء من بناء المجتمع الجزائري.

وبحكم التركيبة الاجتماعية الجزائرية المتكونة من مكونين أساسيين لعبا دورًا مهمًا في تكوين الهوية الجزائري في الفترة المعاصرة هما الأمازيغ والعرب، ولعل قرار ترسيم الأمازيغية والاحتفال بـ 12 يناير كيوم وطني يبرز مسألة الهوية في الجزائر بوضوح، خاصة في ظل الظروف الداخلية المستمرة والمتميزة بالحراك الشعبي المطالب بالتغيير الجذري للنظام، حيث ظهرت نوايا تفكيك الهوية الجزائرية وضرب النسيج الاجتماعي من خلال محاربة الأمازيغية باسم العروبة ثم محاربة العروبة باسم الأمازيغ.

لذلك يجب أن يتم الفصل في المسألة الهُوياتية للمجتمع الجزائري التي ساهمت في تطور مفهوم الفشل المدني، وإدراج كل مقومات المجتمع الجزائري ضمن البرامج التنموية والمشاريع الثقافية؛ لأن ذلك يمثل رأس المال الرمزي للمجتمع، فمنذ الاستقلال لا تزال الأطراف التي تدافع عن الهُوية تطرحها في سياق يشكل تناقض بين كل الأطراف بسبب تسييس الخطاب السياسي حول الهُوية، فالبعض يدافع عن عروبة الهوية، في حين هناك من يرفض هذا الطرح ويدافع عن الهوية الأمازيغية، وهناك من يتجاوز الطرحين ويركز على المقوم الإسلامي للهُوية.

ما يمكن أن نشير إليه هو أن تجسيد قيم المواطنة يمثل السبيل لتعزيز الهُوية الجزائرية، كما أن مصير المشروع المجتمعي الجزائري لتحديث المجتمع يبقى مرهون بما يقدمه الجزائريون شعبًا وحكومةً عبر مجموعة من برامج ومقاربات نابعة من صلب المجتمع الجزائري لتحقيق الأمن الهُوياتي، وهو ما يؤكد صحة فرضية تهديد العامل الخارجي من عولمة وثقافة غربية لمسار تعزيز الأمن الهوياتي في الجزائر المبني على تكريس قيم المواطنة.

وعليه يمكن أن **نقترح** مجموعة من البدائل الموضوعية التي تُساهم بشكل كبير في تحقيق هذا الأمن الهُوياتي:

أولاً: اعتماد البديل المؤسساتي مقابل التغيير السياسي، أي إحداث مشروع مجتمعي حقيقي لا الاكتفاء بالإصلاح والتغيير السياسيين، وذلك من خلال تمكين مؤسسات المجتمع المدني الجزائري من الإسهام في صياغة هذا المشروع.

ثانيًا: حماية ولاءات المواطنين من خلال العمل على تحقيق وتكريس قيم المواطنة، فالمواطنة ركن مركزي في عملية بناء الدولة الحديثة والتي على أساسها تُشيد المؤسسات والهيئات، لأن وجود السلطة ومصدرها الشرعي هو خدمة مفهوم الحقوق والواجبات والاهتمام بهوية المواطن الذي يُشكل العنصر الأساسي في تأمين الجبهة الداخلية للوطن التي قد تخلق بيئة ينشط فيها التهديد الخارجي وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية.

ثالثًا: منح موقع محوري للمسألة الثقافية في عملية البناء الحضاري، مع ضرورة تخليصها من الحشو أو الانحراف لتأدية وظيفتها الحضارية -على حد تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي- والمقصود بالحشو هنا هو تصفية عادات وحياة الأفراد بصفة عامة، مما يشوبها من عوامل الانحطاط.

الإحالات والمراجع:

1. أحمد علي سالم. (خريف2008). القوة والثقافة وعالم مابعد الحرب الباردة. المجلة العربية للعلوم السياسية، 01 (20).
2. إسماعيل قيرة، و آخرون. (2002). مستقبل الديموقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
3. الحاج دواق. (2016). الدين والهوية بين ضيق الإنتماء وسعة الإبداع . الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، سلسلة ملفات بحثية .
4. أوشن سمية. (جويلية، 2016). العولمة والأمن الهوياتي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 05(02).
5. إيناس شيري. (09 مارس، 2018). ماذا تعرفون عن الأمازيغ في الجزائر؟ تاريخ الاسترداد 2019 جوان، 19، من رصيف22: https://rassef22.com/article/132934
6. حنان علي إبراهيم الطائي، و فؤاد علي وهاب. (2015). قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
7. دالع وهيبة. (2018). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 2017-1999. الجزائر: دار الخلدونية.
8. ساحلي مخلوف. (مارس2010). إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة. دراسات إستراتيجية، 01(10).
9. سيد أحمد قوجلي. (2012). تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
10. سيد أحمد قوجيلي . (2017). تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
11. صالح زياني، و أمال حجيج. (بلا تاريخ). الأمن الثقافي والإجتماعي الجزائري: التهديدات والسياسات والآفاق. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 01(01).
12. عبد الكريم سبع، و سامي محمد بونيف. (أفريل، 2019). البعد الهوياتي في بناء الدولة الوطنية في الدول المغاربية-الجزائر أنموذجا-. مجلة الناقد للدراسات السياسية، 03 (03).
13. عدنان السيد حسين . (ربيع2008). في ضرورات المواطنة. المجلة العربية للعلوم السياسية، 01 (العدد 18).
14. عكاشة بن مصطفى. (2013). تأثير اللغة الفرنسية في المستوى القيمي و الاجتتمايي و التعليمي في المغرب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. مسعود موسى الربضي. (صيف2008). أثر العولمة في المواطنة. المجلة العربية للعلوم السياسية، 01 (18).
16. منير مباركية. (2013). مفهوم المواطنة في الدولة الديموقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
17. هشام حدوم. (30 سبتمبر، 2015). الجزائر تتخلى عن فرانكفونيتها تدريجيا. تاريخ الاسترداد 15 أفريل، 2019، من جزايراس: https://www.Djazairess.com/elbilad/244884